

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز للجلسة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الخميس، ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد فان دير كواست (هولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-07717 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

تلك الوثيقة الختامية والمعاهدة إحداهما الأخرى وتعززها في سياق تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٤ - واسترسل قائلاً إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد بلده بالتالي نزع السلاح العام الكامل والتقييد بمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أيضاً الاضطلاع بعمليات عدم الانتشار ونزع السلاح بطريقة متعددة الأطراف ومتزامنة وغير تمييزية بهدف منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يجب على الدول النووية أن تستأنف المفاوضات المتعددة الأطراف لتسريع التقدم نحو إزالة تلك الأسلحة، وهو ما يمثل نتيجة تسعى إليها الغالبية العظمى من البشرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى أيضاً، في الوقت المناسب وعلى نحو منسق ومن دون فرض معايير مزدوجة، للتهديدات التي تشكلها حيازة جهات من غير الدول وجماعات إرهابية لأسلحة دمار شامل، ولا سيما لأسلحة نووية ووسائل إيصالها. ويجب تعزيز المبادرات التي تتخذها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لحظر محاولات تقديم المساعدة لأنشطة تلك الجهات وتمويلها والترويج لها والمشاركة فيها.

٥ - وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي تتخذ في تنفيذ ركني معاهدة المتعلقين بعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لا يزال التقدم المحرز فيما يتعلق بركيزة نزع السلاح محدوداً، بسبب المقاومة التي تبديها الدول الحائزة لأسلحة نووية للوفاء بالتزاماتها التعاهدية. وتتيح الدورة الحالية للمجتمع الدولي فرصة للوصول إلى تنفيذ أكثر توازناً للمعاهدة.

٦ - واختتم كلامه قائلاً إن بلده يؤيد المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب على جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تلتزم بعدم استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين إلا للأغراض السلمية. ويجب عليها أيضاً أن ترفض امتيازات ما يسمى "النادي النووي"، الذي يضم أقلية من الدول الأطراف والبلدان الحليفة لها التي تصر على عرقلة أي تقدم نحو نزع السلاح وتعتمد عقائد استراتيجية غير مقنعة تبيح استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يجب مضاعفة الجهود لتنفيذ الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ضمناً لتنف كيك التام الذي لا رجعة فيه لجميع مواقع تجارب الأسلحة

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيد تشاكون إسكاميو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، تمسحياً مع التزامها بنهج الأخذ بالدبلوماسية من أجل تحقيق السلام، تدين إنتاج أسلحة الدمار الشامل وتخزينها واستخدامها والتهديد باستخدامها. ولا بد من نزع السلاح النووي لمنع تكرار أحداث مروعة من قبيل عمليتي قصف هيروشيما وناغازاكي.

٢ - ومضى يقول إن موقف بلده المؤيد لنزع السلاح النووي ينعكس في دستوره، وكذلك في مركزه بوصفه دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وإقراره إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية دعوة العديد من دول الشرق الأوسط إلى عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (مؤتمر هلسنكي)، وفقاً للالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتبديدها عام ١٩٩٥. وإلى حين تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، يجب أن تتلقى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات الأمن السلبية الشاملة وغير المشروطة وغير التمييزية والفعالة والموثوقة والتي لا رجعة فيها من الدول الحائزة لأسلحة نووية بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٣ - وأردف قائلاً إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ستسهم بصورة مجدية في المداولات التي ستجري في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وينبغي ألا تمس الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر الصكوك الأخرى ذات الصلة، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، كما ينبغي ألا تقوض الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي بالأحرى أن تكتمل

٩ - ومضت تقول إن بلدها يؤيد الجهود التي تبذلها جميع البلدان والمناطق من أجل تشجيع انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وامتثال أحكامها بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق نزع السلاح الكامل والشفاف والقابل للتحقق منه والذي لا رجعة فيه باعتباره مسألة ذات أولوية، لأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، تتحمل الدول الحائزة لأسلحة نووية المسؤولية النهائية عن إزالة ترساناتها النووية بصورة كاملة، في حين أن الدول الأطراف مسؤولة بصورة جماعية عن منع العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية.

١٠ - السيد بن عثمان (ماليزيا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز، في إطار التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، على تعزيز التنفيذ الكامل لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وامتثال المقررات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة. وينبغي له أيضا أن يسعى إلى التقريب بين الآراء المتباينة بشأن المسائل الخلافية. ويتسم نظام معاهدة عدم الانتشار، بوصفه حجر الزاوية في نزع السلاح العام والكامل، بالأهمية البالغة للأمن الدولي. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تعزز المعاهدة وتنفذ ركائزها بطريقة متوازنة وغير تمييزية. ويجب على الدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية، على وجه الخصوص، أن تدعم أولوية المعاهدة وأن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

١١ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد الأعمال الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، نظراً لأنها تتسق مع المادة السادسة من المعاهدة. ويجب أن تركز دورة الاستعراض الحالية على أوجه التكامل وأوجه التآزر الإيجابي بين المعاهدة والصك المتوخى. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن عام ٢٠١٦ صادف الذكرى السنوية العشرين للفتوى المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ الصادرة عن محكمة العدل الدولية، التي استنتج فيها أن الدول ملزمة بالسعي إلى إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

١٢ - وأردف قائلاً إن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ انسحابها من المعاهدة في عام ٢٠٠٣،

النووية وما يتصل بها من بني تحتية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية بروح من الثقة والاحترام المتبادلين.

٧ - السيدة فرانسيسكي نافارو (بنما): قالت إن التوترات الناجمة عن الأسلحة النووية تمثل تهديداً كبيراً للبشرية في سياق دولي يتسم بتزايد الريبة. ويتناهى وجود هذه الأسلحة مع الالتزامات المتفق عليها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تستهدف إرشاد الدول في جهودها الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً. وفي الواقع، يشكل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل تحقيق التنمية العالمية التطبيق الوحيد للطاقة النووية الذي يتسق مع خطة عام ٢٠٣٠. ويجب على الدول بالتالي أن تركز جهودها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدلاً من الإسهام في انتشار الأسلحة النووية. وأشارت في هذا الصدد إلى البيان الذي أدلى به بالنيابة عن رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، حيث جرى التأكيد على أن خطوات كبيرة ستتحقق في مجال تعزيز الأمن العالمي إذا ما أعيد توجيه الأموال التي تنفق حالياً على الأسلحة النووية صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولما كانت معاهدة عدم الانتشار هي الصك الوحيد المتعدد الأطراف الملزم قانوناً الذي يمثل التزاماً من جانب معظم الدول الحائزة لأسلحة نووية بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فهي آلية ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بتعزيز الأمن العالمي.

٨ - وأضافت قائلة إن بنما كانت تؤكد دائماً عدم قانونية استخدام الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن بنما نفسها لا تنتج أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية، فهي من الموقعين على العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو. وبالإضافة إلى ذلك، دعت نائبة رئيس بنما، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على ذلك الصك، إلى الحوار من أجل إحراز تقدم في نزع السلاح بهدف الحد من مستوى الموارد المخصصة لأسلحة الدمار الشامل. وأيدت بنما أيضاً إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الأسلحة النووية؛ وهي تشارك بفعالية في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛ وهي عضو في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي الذي أنشئ في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦؛ وتتولى حالياً رئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الوصول إلى البيانات. وقالت إن النيجر تدعم التقييد الصارم بجميع أحكام المعاهدة، لا سيما الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الذي يتسم بأنه ضروري لتحقيق تطلعات بلدها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

١٨ - ومضت تقول إن النيجر، التي تقع في منطقة متضررة من التطرف الناشئ عن الفقر وما يتصل به من آثار، تعلق أهمية كبيرة على السلام والأمن باعتبارهما شرطا مسبقا للتنمية وترى بالتالي أن المبادرات الرامية إلى ضمان الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ذات أهمية بالغة. وأعربت في هذا الصدد عن امتنانها لحكومتها هولندا والسنغال على تنظيم حوار إقليمي في داكار قبل انعقاد الدورة الحالية للجنة التحضيرية لمناقشة المسائل المتصلة بتنفيذ المعاهدة، ولا سيما دور الدول الأفريقية، التي ينبغي أن تؤخذ شواغلها في الحسبان على نحو أكمل. وأشارت أيضا مع التقدير إلى التعاون القائم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعربت عن امتنانها لهما وللشركاء الآخرين لما يقدمونه من دعم.

١٩ - واسترسلت قائلة إن السلطات الحكومية على أعلى المستويات تعكف، من أجل بناء مستقبل أفضل لشعب النيجر، على وضع العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا النووية، في صميم برامجها السياسية، تمشيا مع التركيز على التكنولوجيا النووية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وذكرت أن حكومة بلدها تعزم أيضا تنفيذ برنامج نووي وطني يشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك قطاع الطاقة، من خلال إدخال الطاقة النووية في مزيج إمدادات الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولا بد من تنفيذ هذه المبادرات بما يتماشى مع الضمانات المطلوبة من أجل كفاءة فعاليتها.

٢٠ - واستطردت قائلة إن النيجر صدّقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي تسهم بفعالية في المراقبة العالمية من خلال استضافة محطة لرصد الاهتزازات ومركز وطني للبيانات، بالإضافة إلى محطة نويدات مشعة لا تزال قيد الإنشاء. وذكرت أن حكومة بلدها ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهي تشارك في مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وقد واءمت الحكومة أيضا أطرها القانونية والمؤسسية مع الأنظمة ذات الصلة من خلال إقامة هيئة مستقلة للمراقبة والسلامة في المجال النووي، وصدّقت على معاهدة

واستمرارها في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية، يشكّلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي تؤكد ماليزيا من جديد أهمية انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة وتشجع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية.

١٣ - ومضى يقول إن تعزيز المناطق القائمة الحالية من الأسلحة النووية وإنشاء المزيد من هذه المناطق يتسمان بالأهمية الحاسمة لتعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وتدعو ماليزيا الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) وتحث جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ وعلى عقد مؤتمر هلسنكي المقترح.

١٤ - وتؤدي ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآليات التحقق دورا بالغ الأهمية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي الاضطلاع بعمليات التحقق من الضمانات بطريقة مهنية وغير تمييزية وشفافة، وينبغي تعزيز القواعد والطرائق المتعلقة بالحفاظ على سرية المعلومات المتصلة بالضمانات من أجل ضمان احترام سيادة الدول الأطراف.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إن للدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف، بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، بما يتواءم مع اتفاقات الضمانات. ويجب أن تضمن الدول الأطراف والمجتمع الدولي أن المعاهدة تنقذ مع التقييد الصارم بمبادئ الشفافية وعدم التمييز.

١٦ - السيدة مينداودو سولي (النيجر): قالت إنه من المؤسف أن الدول الأطراف لم تتوصل إلى توافق آراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وخصوصا بالنظر إلى أهمية المعاهدة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن تركز الدورة الحالية للجنة التحضيرية على إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة الشواغل التي أعربت عنها الأطراف المشاركة وتحديد سبيل للمضي قدما.

١٧ - وأضافت قائلة إن إدراك المجتمع الدولي للقادرة التدميرية للأسلحة النووية لا يترجم دائما إلى أفعال. ولا يزال خطر الاستخدام غير المأذون به للمواد الحساسة حقيقيا، لا سيما بالنظر إلى تطور مجرمي الفضاء الإلكتروني الذي ينجحون بصورة متزايدة في

٢٤ - ومضى يقول إن مصداقية نظام عدم الانتشار تستند إلى توازن دقيق بين ما للدول الأطراف من حقوق وما عليها من التزامات. ويجب احترام هذه الالتزامات إضافة إلى الالتزامات ذات الصلة التي قُطعت في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بطريقة شفافة ومتوازنة ولا رجعة فيها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تبذل الجهود لضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة الحظر لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢٥ - وأردف قائلاً إنه يجب على المجتمع الدولي، من أجل تشجيع انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، أن يضمن مشاركة جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا تزال إسرائيل، التي تمتلك قدرات نووية عسكرية، البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى المعاهدة أو يُخضع جميع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكد مؤتمراً استعراض المعاهد عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كشرط مسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الإقليم. وبما أن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزام بإزالة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تتوقف مصداقية المعاهدة على قدرة الدول الأطراف، وبخاصة الدول الودية، على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

٢٦ - واسترسل قائلاً إن المغرب يعلق أهمية كبيرة على حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير البحوث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأي محاولات لفرض شروط تقيّد هذا الحق تتناقض مع روح ونص المعاهدة. وينبغي بذل جهود لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة النووية عن طريق مبادرات التعاون الدولي الرامية إلى تيسير عمليات نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبما أن الحصول على الطاقة النووية قد مكّن بعض الدول من الحد من التبعية في مجال الطاقة وهو بالتالي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، فثمة دور حاسم يتعين أن يقوم به برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس المعتمد بموجب

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيليندا)، إضافة إلى عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. وتعكف الجمعية الوطنية أيضاً على اعتماد قانون للشؤون النووية.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي أفضل ضمان لعالم ينعم بالسلامة والأمن. وينبغي أن تركز المناقشات التي تجري خلال دورات اللجنة التحضيرية على التغلب على الخلافات والمضي قدماً في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الدول الأطراف أن تنقيد بدقة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تنضم جميع دول العالم إلى المعاهدة وأن يتعزز دور البلدان الأفريقية، لا سيما من خلال تقديم المزيد من الدعم إلى المفوضية الأفريقية للطاقة النووية. وأخيراً، يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تواصل المفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح العام والكامل وينبغي للدول المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تتخذ التدابير اللازمة للتصديق عليها دون تأخير.

٢٢ - السيد بوشعرة (المغرب): قال إن المغرب ما فتى يؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز وتشجيع انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. وترسي المعاهدة أسس التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد ضمن تمديدها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ ديمومة نظام عدم الانتشار النووي. غير أن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أظهر التحديات التي تهدد نظام عدم الانتشار. ومع ذلك، يجب أن تُبذل جهود متواصلة للحفاظ على المعاهدة وتعزيزها عن طريق كفالة امتثال أحكامها وتنفيذ القرارات التي اتخذتها الدول الأطراف منذ بدء نفاذها.

٢٣ - وقد أدى عدم كفاية الخطوات المتخذة للنهوض بنزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف وعدم مشاركة بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية إلى تفويض ثقة المجتمع الدولي في نظام عدم الانتشار. وعلى الرغم من اتخاذ عدد من المبادرات في هذا الصدد، لم تف الدول الأطراف بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة ولم تف الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتزاماتها بإزالة ترساناتها بموجب الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠.

تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والتي أجرتها كوريا الشمالية. ولذلك تدعو كندا البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير.

٣١ - وأضافت قائلة إن اتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاقتران مع البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي المطلوب بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار والذي يمكن الوكالة من الخلوص إلى أن المواد النووية المعلن عنها لا تحوّل من الاستخدام في الأنشطة السلمية وأنه لا توجد أي أنشطة أو مواد نووية غير معلن عنها في أي من الدول الأطراف. ويجب على الدول التي لم تضع بعد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية موضع التنفيذ أن تفعل ذلك دون إبطاء وأن تطبق ضوابط تصدير فعالة للحيلولة دون تحويل مسار استخدام الطاقة النووية بعيدا عن الأغراض السلمية ونحو الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتسهم كندا بفعالية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتؤيد بالكامل الحقوق المشروعة للدول الأطراف في استخدام المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مع التأكيد على أن هذه الحقوق تقتزن بالمسؤولية عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالسلامة النووية والأمن النووي وعدم الانتشار النووي.

٣٢ - وتابعت قائلة إن كندا، إلى جانب شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تشجع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بذل جهود ملموسة وسريعة لتنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أجل بناء الثقة خلال دورة الاستعراض الحالية وضمان سلامة نظام المعاهدات في المستقبل. وتتوقف مصداقية المعاهدة على وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وعلى استجابة المجتمع الدولي لإزاء حالات عدم الامتثال.

٣٣ - واستطردت قائلة إن كندا ترحب بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران وتنفيذها الناجح حتى الآن، وتثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تبذله من جهود الرصد والتحقق المستمرين في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان تنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا للحفاظ على الثقة التي تم بناؤها. وبما أن استمرار أنشطة الوكالة سيتوقف على تعبئة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي بالتالي أن يقدم الدعم اللازم للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان أن تتمكن جميع الدول الأطراف من الحصول على التقنيات النووية، التي لها طائفة واسعة من التطبيقات في مجالات مثل الطاقة والصحة والمياه والزراعة والبيئة.

٢٧ - ويشكل خطر الأعمال الإرهابية التي تنطوي على استخدام مواد نووية أو مشعة والاتجار بمواد حساسة لاستخدامها في الأجهزة المتفجرة النووية مصدرين رئيسيين للقلق. ويجب أن يتمثل الهدف الشامل للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة نووية أو مواد مشعة. وإذ يقر المغرب بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب النووي، فهو مقتنع بأنه يمكن الوقاية من هذه الأعمال على النحو الأمثل عن طريق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢٨ - ولمنع فشل مؤتمر استعراض آخر، يجب على المجتمع الدولي بناء توافق الآراء، واحترام مبادئ التفاوض والتعددية، وتعزيز أسبقية القانون. وسيساعد ذلك على الحيلولة دون إضعاف نظام منع الانتشار وتشثيت الجهود الرامية إلى التصدي لخطر الأسلحة النووية.

٢٩ - السيدة مكارني (كندا): قالت إنه رغم التحديات الماثلة أمام الدول الأطراف في دورة الاستعراض الحالية، أثبتت المؤتمرات الاستعراضية السابقة الناجحة إمكانية إيجاد أرضية مشتركة وإحراز تقدم حتى بشأن أشد المسائل الخلافية. ويجب على الدول الأطراف الاستفادة من دورة الاستعراض الحالية للمشاركة في مداولات بناءة وتحقيق توافق في الآراء.

٣٠ - ومضت قائلة إن كندا تؤيد اتباع نهج عملي تدريجي لإزاء نزع السلاح النووي يركز على التدابير الملموسة التي يمكن تنفيذها في البيئة الأمنية الدولية الراهنة، مثل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتتولى كندا حاليا رئاسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي صمم من أجل الاستفادة من عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ بغرض صياغة توصيات موضوعية من أجل إعداد هذه المعاهدة. وعلى الرغم من وجود وقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية ووجود القاعدة الدولية المتعلقة بعدم إجراء التجارب، لا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمرا أساسيا، لا سيما في ضوء التجارب النووية التي قد

الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وأدت هذه الحالة إلى انعدام التوازن في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة والفشل في تحقيق أهداف عدم الانتشار وإزالة الأسلحة النووية. وأعرب عن ترحيبه بالمفاوضات التمهيدية التي أجريت في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، وشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في الجولة الثانية من المداولات التي ستجرى في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن الغرض من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتفق مع موقف الدول العربية القائم على المبادئ. وبالنظر إلى أن المرونة التي أبدتها تلك الدول في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ كان لها الفضل في تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، يجب على الدول الوديدة للمعاهدة أن تتخذ خطوات من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولا سيما عن طريق كفالة تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ودعا الدول الوديدة إلى الضغط على إسرائيل للتصديق على المعاهدة، بهدف تحقيق عالمية المعاهدة وتجنب تطبيق معايير مزدوجة في متابعة تنفيذها.

٣٩ - ومضى قائلاً إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار يجب أن تركز على العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتحسين مستويات السلامة والأمن في جميع مراحل دورة الوقود النووي. وفي هذا الصدد، أيد العراق التعهد الإنساني الذي قدمته النمسا في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في فيينا عام ٢٠١٤ اعترافاً بالتهديد للحياة البشرية الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة والمرافق النووية خارج نظام الضمانات. كما أيد العراق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالمية الانضمام إليها، بوصفها صكا غير تمييزي وملزماً قانوناً.

٤٠ - وتابع قائلاً إن المفاوضات الجارية أثناء الدورة الحالية للجنة التحضيرية يجب أن تتجاوز تقييم أوجه النجاح والفشل وتتركز على اتخاذ خطوات عملية للتصدي للتحديات التي تعيق الجهود المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وعلى وجه الخصوص، دعا العراق، بوصفه بلداً يخوض حرباً مع الجماعات

المساهمة الخارجية عن الميزانية، ينبغي للدول الأطراف أن تقدم مساهمات إضافية لدعم عمل الوكالة.

٣٤ - وأردفت قائلة إن أنشطة الانتشار النووي التي تضطلع بها كوريا الشمالية، والتي تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن وتقوض رفاه شعب كوريا الشمالية، تبرهن على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار وخطر السماح بتحويل المواد والتكنولوجيا النووية للاستخدام في أغراض عسكرية. وهناك حاجة إلى إجراءات دولية قوية وموحدة، لا سيما من جانب الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لإقناع هذا البلد بالدخول في حوار سياسي بشأن نزع الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه. ويجب على كوريا الشمالية أن تفي بالتزاماتها بعدم الانتشار وأن تعود إلى المعاهدة. ويتعين على سوريا أيضاً أن تستأنف الامتثال للمعاهدة.

٣٥ - وختمت كلامها قائلة إنه رغم مرور العديد من لحظات التعاون الحقيقي منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن من دواعي الأسف أن عملية الاستعراض اتسمت في كثير من الأحيان بديناميات المحصلة الصفرية، وهو نهج يتعارض مع الطابع المتعاقد لركائز المعاهدة. ولتحقيق التقدم في إطار الركائز الثلاث جميعها، ألا وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، يجب على الدول الأطراف أن تتغلب على خلافاتها بشأن المسائل الخلافية وتوطد مجالات توافق الآراء عن طريق تعزيز المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للارتقاء فوق مستوى المناقشات المكررة وغير المثمرة.

٣٦ - السيد الشحمان (العراق): قال إن حكومة العراق تولي أهمية كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك لأن سباق التسلح لا يؤدي إلا إلى زعزعة الاستقرار على حساب السلام والأمن الدوليين. وينبغي إيلاء مسألة عدم الانتشار أولوية عالية في المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة. وما فتئت حكومة بلده، في إطار تنفيذ سياستها الخارجية، تفي بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، على النحو الذي يتجلى في اتخاذ حزمة من التدابير التشريعية والإجرائية الرامية إلى تعزيز تلك النظم.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ حال دون قيام المشاركين بإجراء استعراض للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمرات الاستعراضية السابقة وأضعف الجهود الدولية

استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ ومؤتمري استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويجب أيضا بذل الجهود للتمسك بالمادتين ١٠ و ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة والتصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ وعدم المساواة والفقير.

٤٣ - وقالت إن المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في أوسلو، وفي ناياريت بالمكسيك، وفي فيينا قد برهنت على الصلة الوثيقة بين الديمقراطية ونزع السلاح النووي، وعززت إرادة المجتمع الدولي لإيجاد سبل للقضاء على خطر الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أقر به في الفتوى الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن محكمة العدل الدولية، فإن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع مبدأ التناسب ومع الالتزام بعدم التسبب في ضرر عشوائي وغير ضروري. ولذا يقع على المجتمع الدولي التزام غير مشروط بأن يكفل القضاء التام عليها. وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا بالفرصة المتاحة لها لقيادة المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وفي الماضي، جاء الاعتراف الرسمي بالأسلحة التي تترتب على استخدامها عواقب إنسانية غير مقبولة، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية، سابقاً لحظرها وإزالتها فيما بعد.

٤٤ - واختتمت قائلة إنه يجب اعتماد صك عالمي وملزم قانوناً بشأن توفير ضمانات أمن سلبية بغية تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

٤٥ - السيد هامر (أستراليا): تحدث بالنيابة عن مجموعة فيينا للدول العشر فقال إن المجموعة تلتئم قبل انعقاد كل دورة للجنة التحضيرية بغية النظر في ما جرت العادة على تسميته بـ "مسائل فيينا"، وهي، على الخصوص، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والسلامة والأمن والضمانات النووية؛ وضوابط التصدير؛ والتجارب النووية؛ والانسحاب من المعاهدة. وقدمت المجموعة ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.2) أوجزت الآراء المشتركة لأعضائها في سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز المعاهدة. واستكملت هذه التوصيات بمذكرات تتضمن معلومات أساسية تغطي مسائل فيينا.

الإرهابية على أرضه، المجتمع الدولي إلى مكافحة الإرهاب النووي ومنع وصول المواد النووية إلى جهات من غير الدول. واختتم كلمته بالترحيب بالاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٤١ - السيدة سابوريو دي روكافورت (كوستاريكا): قالت إنه على الرغم من التصريحات القائلة بأن "هذا لن يتكرر أبداً" التي أطلقت عقب الفشل في منع وقوع كوارث نووية خلال القرن العشرين، فإن المجتمع الدولي لم يعزز الإرادة السياسية والثقة اللازمين لوضع حلول ملموسة للتصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية قد أظهر التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والقادرة على الصمود والمنصفة والسلمية. وبدلاً من أن تكون الدورة الحالية للجنة التحضيرية ممارسة متكررة تتسم بالإعراب عن الأسف على ضياع الفرص، يجب أن تركز على تحقيق نتيجة ناجحة.

٤٢ - وأردفت قائلة إن الأمن البشري والديمقراطية والامتنال للقانون الدولي تتوقف كلها على نزع السلاح النووي. ويجب أن يحل الأمن البشري محل النموذج القديم المتمثل في أمن الدولة، الذي تحتفظ بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نطاق العالم بأكثر من ١٦ ٠٠٠ رأس حربي نووي في حالة تأهب قصوى ومعرضة للهجمات الإلكترونية. ويجب أن يكون السلام والأمن محور السياسات وأن ينظر إليهما باعتبار أنهما يخدمان المصلحة العامة على الصعيد العالمي. بيد أن هذا الهدف لن يتحقق إذا استمر انتشار الأسلحة النووية وتحديثها، وإذا طبقت التخفيضات الأحادية أو الثنائية على الترسانات النووية بطريقة غير شفافة ولا يمكن التحقق منها، بما في ذلك تطبيقها دون إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذا استمر تأجيل مؤتمر هلسنكي المقترح عقده. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يصبح السلام والأمن الدوليان منفعة عامة عالمية عن طريق منع الانتشار الأفقي والرأسي لأسلحة الدمار الشامل ومن خلال الامتنال الكامل لجميع المعاهدات ذات الصلة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الوثائق الختامية لمؤتمر

٤٦ - وقال إن المجموعة ملتزمة بتحقيق عملية الانضمام إلى المعاهدة، التي تسهم إسهاما أساسيا في السلام والأمن الدوليين، وتسلم المجموعة بالأهمية المتساوية والطابع المتعاقد لركائز المعاهدة. ولذا يجب على جميع الدول، بما فيها تلك التي ليست طرفا في المعاهدة، الوفاء بأهدافها الأساسية، بما في ذلك تحقيق نزع السلاح الكامل والذي لا رجعة فيه.

٤٧ - وأردف قائلا إن المعاهدة ضرورية لتعزيز الثقة والتعاون على الصعيد الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الأمر الذي له دور مهم في النهوض بقطاعات من قبيل الصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية، والزراعة، والتغذية وسلامة الأغذية، والطاقة، وحماية البيئة، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب مع ذلك أن يمثل استخدام الطاقة النووية امتثالا صارما للضمانات ويتقيد بأعلى معايير السلامة والأمن.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من التحديات التي يطرحها التقدم البطيء في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي وحالات عدم الامتثال، فإن عددا من التطورات الأخيرة قد عززت نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في إطار المعاهدة. وتشمل هذه التطورات التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛ والأعمال المتعددة الأطراف التي تضطلع بها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي؛ وإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ واتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الطلب على خدمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدل على استمرار أهمية نظام المعاهدات.

٤٩ - وختم كلامه قائلا إن المجموعة تدعو جميع المشاركين إلى التحلي بروح من التعاون لدى مشاركتهم في الدورة الحالية للجنة التحضيرية. ويجب الاستفادة من التقدم المحرز خلال الدورة الحالية في الدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية بهدف إثراء المناقشات التي ستجري في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتشعر المجموعة بالفخر لأن ورقات عملها قد أشير إليها بالتفصيل في الدورات السابقة للجنة التحضيرية، وهي على ثقة من أن ورقة العمل الحالية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.2) ستثري المناقشات بشأن مسائل فيينا في الدورة الحالية.

٥٠ - السيدة روكستلين (ليتوانيا): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعطت ثمارا ملموسة في مجال الأمن بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي تعزيز ركائزها المتعاضدة بطريقة متوازنة، وينبغي أن تنفذ على النحو الواجب جميع الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب المعاهدة وفي مؤتمرات الاستعراض السابقة. وليتوانيا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق عملية الانضمام إلى المعاهدة، وهي تدعو الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير.

بنزع السلاح على وجه الخصوص. وفي الواقع، فإن المعاهدة تتمتع بدعم واسع لأنها، بالإضافة إلى مكافحة الانتشار، توفر التزاماً قانونياً بالاضطلاع بالنزع الكامل للسلاح النووي وتكفل أيضاً الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتدعمه.

٥٨ - وأشار إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تعتمد على الأسلحة النووية في مذهبها العسكرية وتقوم بتحديث وتعزيز وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية بدلاً من نزع أسلحتها أو القضاء عليها. وبناء على ذلك، ومن أجل جعل عقيدة الردع عقيدة عفا عليها الزمن، ولمراعاة الواجب الإنساني، هناك حاجة إلى التحول من مبدأ "الأمن غير المنقوص للجميع"، الذي أضفى صفة شرعية مجردة على وجود الأسلحة النووية، إلى مبدأ "تعزيز الأمن للجميع".

٥٩ - واستطرد قائلاً إن من المؤسف أنه لم يحرز سوى أقل قدر من التقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، في حين أكدت أكبر دولتين نوويتين أن الآلاف من أسلحتهما النووية قد أُخرجت من الخدمة وتم تفكيكها في إطار اتفاقات استراتيجية ثنائية، لا تزال تلك الادعاءات غير شفافة ولا يمكن التحقق منها. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تُحاز وتحدث ويواصل تطويرها. بيد أن ثمة بصيص أمل للتقدم في مجال نزع السلاح بفضل صدور قرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. فهذا الصك ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنهما أن يكونا متعاضدين في طابعهما. ولن يحول حظر الأسلحة النووية دون حيازة دول جديدة لأسلحة نووية فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يشكل حافزاً للدول الحائزة للأسلحة النووية على التعجيل بالوفاء بالتزامات وواجبات نزع السلاح النووي.

٦٠ - وتابع قائلاً إن نزع السلاح النووي يجب أن يتم بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يود التأكيد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة ذات مصداقية وقادرة على أداء أي مهام تحقق لازمة، عملاً بولايتها المتعلقة بالضمانات. ومن الواضح أنه، في إطار هذه التدابير في مجال التحقق، تشكل البروتوكولات الإضافية أداة هامة لتعزيز اتفاقات الضمانات. ولذا ينبغي لجميع

العالمي. وفي هذا الصدد، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستأنف المفاوضات الدولية وتعود إلى المعاهدة واتفاقات الضمانات المرتبطة بها، وأن تصدق على معاهدة حظر التجارب النووية.

٥٤ - وواصلت كلامها قائلة إنه من أجل تعزيز الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن توفر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأدوات وتسد إليها السلطة اللازمة لتقديم ضمانات موثوقة بأن الدول الأطراف ليست لديها مرافق نووية غير معلن عنها، وأن البرامج النووية المعلن عنها ذات طابع سلمي. وأعربت عن تأييد بلدها لحق الدول الأطراف في المشاركة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية مع التمسك بالتزامها بتقليل مخاطر الانتشار والامتثال لأعلى معايير الضمانات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون الأمن النووي والسلامة النووية مكفولين بطريقة منسقة ومتسقة.

٥٥ - وقالت إن ليتوانيا ساهمت بشكل فعال في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وينبغي الحفاظ على الزخم الذي حققته مؤتمرات قمة الأمن النووي، التي تركز على ضمان أمن المواد النووية ومنع الإرهاب النووي والانتشار النووي. ومن المطلوب أن تملك الدول الأطراف الإرادة السياسية وأن تتخذ إجراءات ملموسة لضمان إسهام المعاهدة في الأمن الجماعي على الأمد الطويل، وتتيح الدورة الحالية الفرصة لوضع النهج التدريجي والمنهجي المطلوب لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

٥٦ - السيد أليانتيو روديارد (إندونيسيا): قال إن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقع عليها مسؤولية العمل معاً خلال دورات اللجنة التحضيرية من أجل الحفاظ على مصداقيتها وأهميتها وكفالة تحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ومما يؤسف له أن زخماً مهماً قد ضاع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تؤمن إيماناً حقيقياً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أن الواقع هو أن المعاهدة تمنح حقوقاً وتفرض التزامات مختلفة باختلاف فئات العضوية. ولا يمكن تحقيق أهداف المعاهدة إلا عن طريق تنفيذ ركائزها الثلاث بشكل متوازن وشامل ودونما تمييز. ويتطلب تعزيز نظام المعاهدات إجراءات لمعالجة عدم التوازن في تنفيذ الركيزة المتعلقة

معاملة تفضيلية في الاستفادة من جميع الأنشطة المتصلة بالهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٦٥ - السيد أوه (سنغافورة): قال إنه في ظل عدم اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ على نحو مخيب للآمال، والمناقشات التي تتسم بصورة متزايدة بالانقسام والتسييس بشأن التقدم المحرز عبر الركائز الثلاث للمعاهدة، وتوقف التقدم بشأن عقد مؤتمر هلسنكي، ليس ثمة سبب قوي يدعو لتوقع خروج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بنتيجة إيجابية. وبالفعل، فإن الإحباط الذي تشعر به عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أدى إلى بدء المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. واستطرد المندوب قائلاً إنه، على الرغم من هذه التحديات، لا تزال حكومة بلده تؤمن بإيماناً راسخاً بأن المعاهدة تمثل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار وأن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لجميع الدول الأطراف أن تؤكد من جديد تعهداتها والتزاماتها فيما يتعلق بالركائز الثلاث، وأن تفي بتلك التعهدات والالتزامات.

٦٦ - وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، قال المندوب إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن الوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب "الصفقة الكبرى" في المعاهدة والعمل على تنفيذ المادة السادسة. وبوسع تلك الدول أن تحقق المزيد من التقدم الملموس من خلال الوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ولا يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية وحليفتها الاستهانة بشواغل عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً إزاء الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وأوضح أن مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بما يفرضي إلى الإزالة التامة لها، يشكل سبيلاً للمضي قدماً في مجال نزع السلاح، وأنه يحث جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تشارك مشاركة بناءة في دوراته بحيث يمكن لمصالح جميع الأطراف، بما في ذلك شواغلها الأمنية، أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل مجد في الصك النهائي المتفاوض عليه. وبالمثل، فإن عمل الفريق التحضيرى الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية يمثل خطوة إيجابية صوب إبرام معاهدة لوقف إنتاج تلك المواد.

الدول التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وإدخالها حيز النفاذ أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

٦١ - وأضاف قائلاً إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي عنصر أساسي في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وبدء نفاذها هو أمر ضروري لتعزيز ركني نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبما أن جميع أعضاء المجتمع الدولي عليهم واجب مشترك للوفاء بذلك الهدف، فإن إندونيسيا قد دعت إلى بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية والانضمام العالمي إليها في أسرع وقت ممكن.

٦٢ - وأردف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تضاعف جهودها من أجل عقد مؤتمر هلسنكي الذي طال انتظاره لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب إندونيسيا بالاستمرار في تنفيذ الالتزامات النووية التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك التطبيق المؤقت من جانب إيران للبروتوكول الإضافي الخاص بها. وقال إن إندونيسيا تتطلع إلى تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية في هذا الصدد، وأعرب عن ثقته في أن البرنامج النووي الإيراني سيُعامل في نهاية المطاف بنفس الطريقة التي يُعامل بها برنامج أي دولة طرف في المعاهدة غير حائزة للأسلحة النووية. وتُشجّع جميع الأطراف على العمل بإخلاص على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على جو إيجابي طوال فترة تنفيذها.

٦٤ - وختم كلامه قائلاً إن إندونيسيا تدرك تماماً أخطار الانتشار النووي التي ينطوي عليها تطوير واستخدام الطاقة والتكنولوجيات النووية التي تعد أساسية للتقدم البشري. ومع ذلك، يجب كفالة الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير واستخدام الطاقة والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية، وعدم تقييد هذا الحق بأي شكل من الأشكال. وقد أدى تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة على نحو تام وفعال وغير تمييزي دوراً حاسماً في تحقيق هدف المعاهدة. وعلاوة على ذلك، وكمبدأً أساسياً، ينبغي أن تتلقى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة

٧٢ - السيدة شانترى (البرتغال): قالت إن المعاهدة لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، وأن المادة الرابعة منها تشكل الإطار للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومضت قائلة إن ينبغي لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وينبغي أن يتم تناول ركائز المعاهدة الثلاث بطريقة متوازنة، وينبغي القيام بأعمال الدورة الاستعراضية الحالية استنادا إلى خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

٧٣ - واستطردت المندوبة قائلة إنه، على الرغم من أن التهديدات والتحديات الماثلة أمام صون السلام والأمن النووي وعدم الانتشار معروفة جيدا، فإن الإنجازات المتعلقة بالركائز الثلاث للمعاهدة لا يمكن إنكارها وينبغي لها أن توطد العزم المشترك لإعمال المعاهدة. ومضت قائلة إن دورة الاستعراض الحالية تتيح فرصة للتقييم والتأمل والعمل.

٧٤ - وأشارت المتكلمة إلى أن البرتغال تؤيد تماما بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وقالت إن الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل النظام الأكبر والأكثر تطورا في العالم للتحقق، وقد قامت بدور رئيسي، على سبيل المثال، في الكشف السريع عن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعربت المندوبة عن إدانة حكومة بلدها الشديدة لتلك التجارب وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن النووي وعدم الانتشار. وقالت إن هذه الاستفزازات المستمرة تشكل انتهاكا مباشرا للعديد من قرارات مجلس الأمن، وشددت على الحاجة الملحة إلى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريدا كاملا وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

٧٥ - ومضت المتكلمة قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا مركزيا في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها ظلت تقوم بأعمال أساسية من أجل منفعة البشرية طوال ٦٠ سنة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تؤيد الدول الأعضاء في الوكالة بحزم إنجاز ولايتها.

٧٦ - وقالت المندوبة إن حكومة البرتغال تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، التي تبين أن التحديات المعقدة المتعلقة بعدم الانتشار يمكن حلها عن طريق الدبلوماسية. ومن المتوقع وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب خطة

٦٧ - وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، قال المتكلم إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي لم ترم بعد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة بما أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

٦٨ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تجاربها النووية وإطلاق القذائف التسيارية والتصعيد الأخير للتوتر في شبه الجزيرة الكورية. ويجب على ذلك البلد أن يمتنع عن القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية والامتنال التام لالتزاماته بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستئناف أنشطة التحقق تحت النطاق الكامل للضمانات الشاملة والعودة إلى المعاهدة. وينبغي أيضا استئناف الحوار بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي لإزالة التوتر وتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

٦٩ - وأضاف المندوب قائلا إن وفد بلده، وهو يثني على الجهود المتواصلة من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران، يدعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها ويدعو إيران إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المسائل المتصلة بالضمانات.

٧٠ - وقال إن لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حقاً غير قابل للتصرف في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية، لا سيما من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن ذلك الحق مشروط بالقيام بمسؤوليات والتزامات. ومن ثم لا بد من الحفاظ على ثقافة قوية للسلامة النووية والأمن النووي عند استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وقال المندوب إن سنغافورة ملتزمة، من جانبها، بالعمل مع المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين الممارسات الدولية للسلامة والأمن النوويين، بسبب منها المشاركة في شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي البرامج التدريبية التي عقدت بالتعاون مع الوكالة.

٧١ - وأضاف المندوب أن المشاركة البناءة من جانب جميع الدول الأطراف في الدورة الأولى للجنة التحضيرية سوف تحدد النبرة الإيجابية اللازمة لبناء الزخم من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وتبديد الشكوك إزاء مشروعية وملاءمة المعاهدة.

وفد بلده للوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقدمه للدول الأطراف من دعم ومساعدة لضمان هذا الحق.

٨٢ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه في ضوء فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى نتيجة، فإنه من الأهمية بمكان أن نبدأ دورة الاستعراض الحالية بروح إيجابية. ويوصف معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، فينبغي تعزيزها وإحراز تقدم عبر ركائزها الثلاث جميعاً. وأشار المندوب إلى أن حكومة بلده كانت دائماً ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى الحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية وهي تمثل امتثالاً كاملاً للالتزامات الدولية في تطوير برنامج للطاقة النووية الخاص بها، الذي يحظى بدعم وثقة دوليين على نطاق واسع.

٨٣ - ومضى المتكلم قائلاً إنه يجب تعزيز إطار التعاون الدولي من أجل تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأعرب عن تأييد بلده للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية بوصفه حقاً لكل دولة من الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، يبغي أيضاً تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل المساعدة في وضع برامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تتسم بالأمان والمسؤولية والشفافية والامتثال للضمانات الشاملة ومعايير الوكالة. وينبغي لهذه البرامج أن تكون خاضعة للتحقق الكامل وأن تعالج جميع الشواغل الدولية. وقال إن الإمارات العربية المتحدة، بناء على ذلك، تؤيد البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات الضمانات الشاملة بوصفها صكوكاً هامة تكمل نظام ضمانات الوكالة.

٨٤ - واستطرد المتكلم قائلاً إن خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة مع إيران هي موضع ترحيب، ومن المتوقع أن يكون لاعتمادها تأثيراً إيجابياً على سلوك إيران في المنطقة. ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل والشفاف لذلك الاتفاق سيكون ضرورياً من أجل بناء الثقة والمصدقية في الأنشطة النووية لذلك البلد.

٨٥ - ومضى قائلاً إنه، رغم أنه ينبغي اعتماد مقاييس شفافة للتحقق من نزع الأسلحة النووية، فإن القضاء التام على هذه الأسلحة هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييد حكومة بلده للمناقشات بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، والمفاوضات الجارية بشأن حظر الأسلحة النووية. ومن شأن السعي

العمل بشكل كامل. وعلى العكس من ذلك، أعربت المتكلمة عن أسف حكومة بلدها لعدم الامتثال المستمر ولغياب التقدم في إطار اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المبرم مع سورية، وأكدت مجدداً الطلب المقدم من المدير العام للوكالة إلى السلطات السورية لكي تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة بشأن جميع المسائل المتعلقة.

٧٧ - وأعربت المندوبة عن الأسف أيضاً لأن مؤتمر هلسنكي لم يعقد بعد. فالمشاركة البناءة من جانب جميع الأطراف أمر لازم كي يتسنى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية فيما بين دول المنطقة.

٧٨ - وأخيراً، أشارت المندوبة إلى أن الحوار غير الرسمي بين الدول الساحلية والدول الشاحنة، الذي يتولى بلدها رئاسته حالياً، ما فتى يجرز تقدماً منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد قدم أعضاء الحوار غير الرسمي ورقة عمل إلى الدورة الحالية للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.10)، آخذين في الاعتبار الإشارات الإيجابية إلى الحوار غير الرسمي خلال المؤتمر الاستعراضي السابق.

٧٩ - السيد الهنائي (عمان): قال إن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتمد على الإبقاء على الركائز الثلاث كافة. ومضى قائلاً إن الأخطار التي تهدد المعاهدة هي أخطار تهدد أيضاً البشرية جمعاء وتستلزم اتخاذ إجراء فوري على أساس جدول زمني محدد وفي ظل رقابة دولية صارمة. وقال المندوب إنه ينبغي أخذ العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في الاعتبار وإن حكومة بلده تؤيد تماماً المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في أوصلو، وناياريت، ومدينة مكسيكو، وفيينا.

٨٠ - ومضى المتكلم قائلاً إن تحقيق عالمية الاتفاقية أمر مهم أيضاً. وبالتالي فإن إسرائيل، بصفتها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم بعد إلى المعاهدة، ينبغي لها أن تضع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة من أجل تعزيز السلام والأمن وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالمثل، يجب تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ واتخاذ خطوات ملموسة فوراً من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨١ - وأشار المتكلم إلى أن للدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، من قبيل الزراعة والصناعة والبيئة وإدارة الموارد المائية. وأعرب عن امتنان

٨٩ - وقال المندوب إن قرار عام ١٩٩٥ يظل سارياً حتى تتحقق أهدافه تماماً، كما ينبغي لآليته، المعتمدة في عام ٢٠١٠، أن توضع موضع التنفيذ. وهدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع جميع المنشآت والبرامج النووية للضمانات الشاملة للوكالة لا يمكن التخلي عنه وهو عنصر أساسي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. ولذلك، فإن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ الأعمال التحضيرية فوراً من أجل عقد مؤتمر هلسنكي المؤجل. ومن المهم مع ذلك أن تقدم الجهات الراعية والمنظمة لذلك المؤتمر رؤية شاملة للخطوات والجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات ذات الصلة. ومجرد إصدار الإعلانات بالالتزام بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ لن يكون كافياً. وينبغي عقد العملية التفاوضية لذلك المؤتمر بإشراف الأمم المتحدة والدول الثلاث الودية للمعاهدة قبل انعقاد مؤتمر عام ٢٠٢٠ لاستعراض المعاهدة.

٩٠ - ومضى المندوب قائلاً إن مصداقية نظام عدم الانتشار ونزع السلاح بأسره عرضة للتساؤل بسبب افتقار الدول الحائزة للأسلحة النووية للإرادة السياسية الحقيقية لخفض أو إزالة أسلحتها. وتطوير وحياسة تلك الأسلحة لن يحقق السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ بل على العكس من ذلك، فإن هذه الإجراءات لن تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار. والإزالة الكاملة والدائمة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لتجنب العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامها. ولا يمكن لنزع السلاح لأن يتحقق إلا إذا قامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن استراتيجياتها الدفاعية، والمذاهب القائمة على استخدام هذه الأسلحة. ولذلك فإن وفد بلده يدعو تلك الدول إلى أن تعلن أنها ستوقف تطوير ترساناتها النووية وأي أنواع جديدة من هذه الأسلحة.

٩١ - واختتم المندوب بيانه قائلاً إن جميع الدول لها الحق في تطوير وإنتاج واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وعلى الرغم من أن أي إعادة تفسير لهذا الحق أمر غير مقبول على الإطلاق، فإن ممارسته يجب أن تكون تماماً في إطار الالتزامات القانونية المترتبة على الاتفاقات المبرمة بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، فإن الوكالة وبرامجها للتعاون التقني يضطلعان بدور جدير بالإشادة في المساعدة على تطوير القدرات الوطنية ذات الصلة للدول.

٩٢ - وأشار إلى أنه ينبغي إخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. ويمثل عدم خضوع

إلى تحقيق تلك الأهداف المشتركة، وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن يعودوا بالفائدة على جميع الدول الأطراف.

٨٦ - وأضاف المندوب أن وفد بلده يؤيد بشدة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن. وأردف قائلاً إن وفد بلده يدين بشدة استمرار كوريا الشمالية في تطوير واختبار أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية، مما يقوّض النظام العالمي لعدم الانتشار، ويشكّل تهديداً خطيراً بصورة متزايدة للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين على السواء.

٨٧ - ومضى قائلاً إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود جادة في سبيل تحقيق عالمية المعاهدة. ومن ثم فإن الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوتها للدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إلى ذلك الصك على وجه السرعة. وهي تكرر دعوتها إلى إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تُخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومضى قائلاً إنه ينبغي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يحظى بالأولوية من أجل تحقيق تقدم عملي وإثبات فعالية المعاهدة. وينبغي لدورة الاستعراض الحالية أن تسفر عن خطوات جادة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وضمان عقد مؤتمر هلسنكي الذي طال انتظاره، في أقرب وقت ممكن، بمشاركة جميع البلدان في الشرق الأوسط.

٨٨ - السيد معرفي (الكويت): قال إن أسباب فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ واضحة لجميع الدول الأطراف. وهي تشمل الافتقار إلى الجدية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في عدم التقيد بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح بموجب المعاهدة وكذلك من جانب الدول التي اشتركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ ولكنها لم تنفذه. ومضى قائلاً إن ثمة حاجة إلى التعاون الجاد من جانب جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل ضمان نجاح الدورة الحالية للجنة التحضيرية، ومن ثم تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويمثل تمسك الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف بمسؤولياتها في مجال عدم الانتشار أفضل دليل على الشواغل إزاء مخاطر الأسلحة النووية. ومن أجل الحفاظ على هذا الالتزام وتحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ينبغي لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فإخفاق المجتمع الدولي في تحقيق أي تقدم ملموس نحو تطبيق تلك الضمانات في المنطقة هو نتيجة لرفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة؛ وهو رفض يشكل أيضا عقبة كبيرة أمام جهود بناء الثقة اللازمة لتحقيق السلم والأمن في المنطقة. وذكر أن عدم تحلي المجتمع الدولي بالإرادة السياسية اللازمة أمام رفض إسرائيل إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة يسمح باستمرار مخاطر كارثية تهدد البشرية والبيئة. ولذلك على الدول الوديدة للمعاهدة أن تقدم مقترحات عملية لتنفيذ القرار ١٩٩٥ قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٩٨ - وأخى كلمته قائلاً إن للدول الأطراف حقاً شرعياً في الاستفادة من استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية على نحو ما تنص عليه المادة الرابعة من المعاهدة. وأعرب عن أمل حكومة بلده أن تطوّر برنامجاً نووياً سلمياً يتم تنفيذه بمنتهى الشفافية مع الالتزام الكامل بكافة معايير الأمان النووي والاستخدامات السلمية ليكون نموذجاً يُحتذى به في المنطقة. كما أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يسهم إسهاماً أساسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار، ويمكن تسخيرها في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة والطب والصيدلة والزراعة وإدارة الموارد المائية. وبدأ تشغيل المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وسيكون نقطة استقطاب في المنطقة في مجاليّ البحي والتدريب النووي، وفي إنتاج النظائر المشعة الطبية والصناعية وسائر التطبيقات السلمية. كما أن مركز ضوء السنكروترون للعلوم والتطبيقات التجريبية في الشرق الأوسط (SESAME)، الذي يستضيفه الأردن، سيُفتتح رسمياً في شهر أيار/مايو ٢٠١٧ برعاية ملكية. وسيجعل الأردن والمنطقة برمتها معروفة كمركز تميّز وتعاون في البحوث العلمية والنووية.

٩٩ - السيد كاغاندا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية دورة مهمة للتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر أن حكومة بلده تحت الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام المعاهدة على أن تنظر في الانضمام إليها وأنها تدعو إلى أن يبدأ نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في وقت مبكر بعد أن تصدّق الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ منها على هذه الصك.

١٠٠ - وأضاف قائلاً إن عدم اتفاق مؤتمر نزع السلاح منذ زمن طويل على برنامج عمل وتنفيذه يثير القلق بالنظر إلى ضرورة إجراء

المنشآت النووية الإسرائيلية لإشراف الوكالة تهديداً للسلم والأمن الدوليين والسلمة البشرية على السواء.

٩٣ - وأعرب المندوب عن الترحيب بالمفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية نظراً لأن صكا من هذا القبيل سيسد ثغرة تشريعية في نظام نزع السلاح القائم. وينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تشارك في تلك المفاوضات، وهو ما سيكمل النظام القائم.

٩٤ - وأخيراً، قال المندوب إن وفد بلده يؤكد من جديد الطابع العالمي لمعاهدة حظر التجارب النووية، ويدعو إلى بدء نفاذها.

٩٥ - السيد الحسيني (الأردن): قال إن معاهدة عدم انتشار تمثّل ركيزة أساسية للأمن والسلم الدوليين وحجر الأساس في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح. وهي أيضاً المرجعية الرئيسية لضمان حق الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. وذكر أن المعاهدة دخلت حيز النفاذ منذ عقود طويلة، ولكن تحقيق التوازن المرجو بين ركائزها الثلاث ما زال يشكل تحدياً لا بد من التصدي له بالعقلانية والتصميم والإرادة. كما أن تحقيق عالمية المعاهدة يتطلب المزيد من الإصرار الدولي بجدية ودون تحيّر. وأشار إلى وجوب بذل مزيد من جهود بناء الثقة والشفافية، وعدم ازدواجية في المعايير لتحقيق الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. فتجربة المؤتمر الاستعراضي السابق وصعوبة تنفيذ القرار ١٩٩٥ كانتا مؤشراً واضحاً على الافتقار إلى الإرادة السياسية الكافية لذلك. وكان ذلك أيضاً إنذاراً بمخاطرة استمرار الحالة الراهنة، خاصةً مع ظهور أخطار جديدة تواجه الأمن والأمان النووي تتطلب التعاون أكثر من أي وقت مضى.

٩٦ - وتابع حديثه قائلاً إن عملية الاستعراض هذه تشكل فرصة هامة لإعادة تأكيد الالتزام بنظام نزع السلاح وتعزيز أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك التعاون الدولي بشأنها خدمةً للبشرية وللأجيال القادمة. ولا بد من تنفيذ الالتزامات التي تم إقرارها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، وخاصة القرار ١٩٩٥ وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اللذان شكّلا الركيزة الأساسية والمحورية لمسألة التمديد اللاهائي للمعاهدة. وأكد أن القرار ١٩٩٥ يرتبط ارتباطاً عضوياً وقانونياً بالمعاهدة.

٩٧ - واسترسل قائلاً إن وفد بلده يدعو إلى تحقيق عالمية المعاهدة وإخضاع جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام

الكاملة، وترحب بالتقدم المحرز خلال المفاوضات التي أُجريت بشأن ذلك في آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك.

١٠٥ - وأُخِي كلمته بالتذكير بأهمية تعزيز نظام التحقق من خلال تقديم الدعم التقني. وأبدى في هذا السياق تقدير وفد بلده الكبير لما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهود لحشد الدعم الدولي لاستخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية ولتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء فيها. ويحث وفد بلده الوكالة الدولية، بوجه خاص، أن تواصل تقديم الدعم العلمي والتقني في مجالات من قبيل الصحة البشرية والزراعة والأغذية والمرافق الصحية والموارد المائية، التي تجلب الكثير من المنافع للعالم. فعلى سبيل المثال، مكّنت برامج الوكالة الدولية المتعلقة بالطب والتكنولوجيا الإشعاعيين العديد من البلدان من تطوير قدراتها في مجال العلاج بالأشعة وتوفير علاج أُنْجَع لمرضى السرطان.

١٠٦ - السيد عجايبي (الجزائر): قال إن المعاهدة تشكّل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأحد الأركان الأساسية المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وعدم الانتشار هو مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة، سواء كانت دولاً نووية أو غير نووية. وأعرب عن أسف وفد بلده الشديد لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية نتيجةً لغياب الإرادة السياسية، بالرغم من الجهود التي بذلتها الرئاسة الجزائرية. كما عبّر عن القلق البالغ الذي يساور وفد بلده لعدم تحقيق شيء يُذكر في سبيل تطبيق المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات المنبثقة عن مختلف المؤتمرات الاستعراضية، بما فيها القرار ١٩٩٥، والخطوات الثلاث عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٠٧ - وأشار إلى أن السبيل الوحيد لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحديثها يكمن في التخلص منها نهائياً. وذكر أن وفد بلده يجدد في هذا السياق مساندته للمبادرة الإنسانية التي تقودها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي ساهمت إلى حد كبير في التوعية على الصعيد الدولي بالآثار الوخيمة التي تخلفها التفجيرات النووية.

١٠٨ - وأضاف أن حكومة بلده قد أسعدت بالمشاركة الدولية الواسعة التي ميّزت الدورة الأولى من المفاوضات حول وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وأنها مع ذلك تشعر بالأسف لمقاطعة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المعتمدة على مظلّتها النووية هذه الدورة، وأنها تحثّها على المشاركة في الدورة الثانية.

مفاوضات في إطار هذا المحفل للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً. ولذلك يرحب وفد بلده بإنشاء فريق خبراء تحضيرى رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويرحب أيضاً بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن إيران، ويكرر التأكيد على وجوب أن تُتاح لجميع الدول فرص حصولها بجرية على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون عوائق ولا تمييز. وعلى إيران أن تواصل تعاونها بروح بناءة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار خطة العمل تلك من أجل معالجة جميع ما يتصل ببرامجها النووي من القضايا التي لم يُبْت فيها بعد.

١٠١ - واستطرد قائلاً إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد أقرته المؤتمرات الاستعراضية السابقة باعتباره موضوعاً ذا أولوية، إلا أن مضمون وطرائق الاتفاق لتحقيق هذا الهدف ما زالت غامضة. واستدرك قائلاً إن هذه المنطقة ستسهم بلا شك إسهاماً كبيراً في النزع الكامل للسلاح النووي، ومن ثم تعزيز السلم والأمن في المنطقة. ولذلك على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده المبذولة لإجراء مشاورات مع دول المنطقة من أجل تسوية جميع المسائل التي لم يُبْت فيها بعد.

١٠٢ - وأشار إلى أن وفد بلده، وفي سياق الشواغل البالغة التي أبدتها الدول الأطراف من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يقوض السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها، يحث هذا البلد على أن يعود فوراً إلى حظيرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يفكّك بالكامل جميع برامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برامجها لتخصيب اليورانيوم، بطريقة دائمة وشفافة وفي ظل الخضوع لتحقّق دولي موثوق به.

١٠٣ - وأردف ذلك بالقول إن الأسلحة النووية لا تحظى بتأييد المجتمع الدولي لما تخلفه من آثار مدمرة على البشرية وجميع أشكال الحياة. فنزع السلاح الكامل هو أفضل طريقة لتجنب الآثار الإنسانية التي تخلفها التفجيرات النووية. ولذلك، فإن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها السارية بموجب المعاهدة، بطرق منها خفض تشغيل منظومات أسلحتها النووية وامتناعها عن تحديث الرؤوس الحربية النووية.

١٠٤ - وقال إن حكومة بلده تؤيد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها

١١٣ - السيد فرنانديس بالاسيوس (كوبا): قال إن المخزونات الموجودة من الأسلحة النووية لما كان استخدام قدر ضئيل منها سيخلف آثار مدمرة على الأرض ولن يصبح بسببها أي بلد في مأمن من التعرض لهجوم نووي، فقد أضحى الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي هدفا لا يمكن الاستمرار في تأجيله وإخضاعه للمساومة. فمن المؤسف بعد مرور ٤٠ عاما على اعتماد المعاهدة، ألا تكون المادة السادسة منها قد وُضعت موضع التنفيذ بعد. فما زالت بعض الدول الأطراف تستمد شعورها بالقوة من حيازتها لأسلحة نووية، على الرغم من أن التاريخ والبحث العلمي أثبتا أن استخدام الطاقة الذرية كسلاح حرب يؤدي إلى إبادة جماعية وفناء الحياة على كوكب الأرض.

١١٤ - واسترسل قائلاً إن لدى كوبا الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وإنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المحمية بالمظلة النووية أن تؤيد هذا المسعى. فالضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها هي حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة بطريقة تتسم بالشفافية ولا رجعة فيها تحت رقابة دولية صارمة. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور هام تؤديه في ذلك الصدد. وأضاف أن اعتماد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية لن يؤدي بمفرده إلى نزع السلاح، ولكنه سيُدوّن في القانون الدولي عدم شرعية الأسلحة النووية وعدم قانونيتها. فالإزالة الكاملة لهذه الأسلحة يتعين أن يكون مكفولاً باتباع نهج منتظم في التعامل مع نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون، بدلاً من التطبيق الانتقائي لمبدأ عدم الانتشار.

١١٥ - وأشار إلى أن كوبا دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي تشكل مرجعاً سياسياً وقانونياً ومؤسساً لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. كما أن بلده يعيد تأكيد إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا، وأعلنت البلدان الأعضاء في الجماعة خلالها التزامها بالدفع قدماً بنزع السلاح النووي باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

١١٦ - وأخى كلمته بالإعراب عن أسف بلده لعدم انعقاد مؤتمر هلسنكي المقترح. فكوبا مقتنعة بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من شأنه أن يقدم مساهمة حيوية لنزع السلاح النووي ويمثل خطوة

١٠٩ - وأشار إلى وجود ضرورة ملحة للتعجيل بدخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها؛ وإلى أن وفد بلده يدعو إلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف؛ فضلاً عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمان والأمن النوويين، خصوصاً مع تزايد خطر وقوع المواد النووية في أيدي الجماعات الإرهابية.

١١٠ - وقال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بقدر ما هي صك ذو بعد أمني، هي أيضاً أداة لخدمة التنمية والتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولذلك، فإن وفد بلده يؤكد من جديد حق جميع الدول الأطراف الأصلي وغير القابل للتصرف في تطوير البحث واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، مثلما تنص على ذلك الديباجة والمادة الرابعة من المعاهدة.

١١١ - وذكر أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عامل استقرار ودعم للسلم والأمن على الساحتين الإقليمية والدولية. فالجزائر أسهمت من جانبها في إنشاء منطقة من هذا القبيل وكانت واحدة من البلدان الأولى التي صدقت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا). وأعرب عن أسف بلده البالغ لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بالنظر إلى الاتفاق المبرم على التمهيد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقابل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فالإخفاق في تنفيذ إحدى ركائز المعاهدة سيؤثر سلباً على مصداقيته وستكون له تبعات سلبية على عملية الاستعراض ونظام عدم نزع انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح. واستدرك قائلاً إن القرار ١٩٩٥ ما زال سارياً حتى يحقق أهدافه. وتتمثل إحدى الخطوات اللازم اتخاذها لتحقيق تلك الغاية في انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع كافة برامجها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١٢ - وأخى حديثه بالقول إن وفد بلده يشعر بالاستياء من مختلف العراقيل التي حالت دون عقد مؤتمر هلسنكي. وبوجه خاص، يشعر ببالغ الأسف من العراقيل التي يضعها البلد الوحيد الذي يحوز أسلحة نووية في الشرق الأوسط وليس دولة طرفاً في المعاهدة. وحيث إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يلقي التشجيع في كل مكان من العالم، فإن من الصعب فهم السبب وراء الكثير من العراقيل التي ما زالت تحول دون إنشائها في منطقة الشرق الأوسط، التي لم تعد تحتل المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

والتهديدات التي يشكّلها الإرهاب النووي هي حقائق لا بد للمجتمع الدولي من أن يتصدى لها الآن.

١٢١ - وأشار إلى أن نيجيريا تؤيد التركيز المتزايد على الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وهو الأمر تم التشديد عليه بقوة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وانعكس في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ولذلك فهي تؤيد التعهد الذي قطعتة حكومة النمسا على عاتقها في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠١٤. وذكر أن تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يظل أساسا جيدا لإجراء مزيد من المداولات. وكتدبير من تدابير بناء الثقة، ينبغي تخفيض سقف التوقعات أو التقليل من شأنها، كما ينبغي ألا تُغيّر الأحكام المتفق عليها.

١٢٢ - وقال إن حكومة بلده، إذ تلاحظ مبادرة الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض مخزونها من هذه الأسلحة، تؤيد الهدف المتمثل في الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وتتوقع أن تفي هذه الدول بحسن نية بالتزاماتها امتثالا للمادة السادسة من المعاهدة. وفي نهاية المطاف، فإن برهنتها على الالتزام التام بمبدأ نزع السلاح النووي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق أهداف المعاهدة. ويرى وفد بلده أن الأسباب التي ساقتها الدول الأخرى غير الأطراف في المعاهدة تبريرا لاستمرارها في تطوير أسلحة الدمار الشامل وتجربتها وحيازتها هي أسباب غير أخلاقية وغير مقبولة.

١٢٣ - وواصل كلامه يقول إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دورا هاما في منع انتشار الأسلحة النووية حيث إنها تمثل خطوة نحو التخلص الكامل منها، وإن معاهدة بليندايا ما زالت تؤدي دورا إيجابيا في هذا الصدد. وذكر أن نيجيريا تواصل دعم إنشاء مناطق من هذا القبيل في جميع مناطق العالم بما في ذلك الشرق الأوسط. ولذلك، دعت إلى عقد مؤتمر هلسنكي الذي طال انتظاره، وهي تشجع الأطراف المعنية كافة على التحلي بالشجاعة اللازمة لتبني مسار الانخراط البناء والصادق في هذا المسعى.

١٢٤ - وقال إن نيجيريا ما زالت تؤيد إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ولكنها تعتقد اعتقادا راسخا أن على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى ضمانات ملزمة قانوناً بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها. وعليه، فإنها تفضل إقامة نظام ضمانات الأمن السلبية. وينبغي أيضا الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب

حاسمة في عملية السلام في المنطقة. وينبغي عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١١٧ - السيد محمد (نيجيريا): قال إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تتيح فرصة فريدة لاستعراض ما اتُخذ من إجراءات منذ عام ٢٠١٠، وهي المرة الأخيرة التي شهدت تحقيق نتائج ناجحة، فضلا عن كونها منبرا لتجديد الالتزامات الجماعية بالمعاهدة.

١١٨ - وأضاف قائلاً إن التكنولوجيا النووية تظل حميدة ونافعة للبشرية ما دامت لا تُستخدم لأغراض غير الأغراض السلمية. وذكر أن نيجيريا تؤيد حماية حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأن برنامجها النووي سيتواصل استخدامه في الأغراض السلمية لا غير. وفي هذا الصدد، قال إن بلده أبرم اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصدّق على بروتوكول نموذجي إضافي ملحق به. وصدّق أيضا على معاهدة بليندايا.

١١٩ - وأعقب ذلك بالقول إن الأمل كان معقودا، وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ أن يجري العمل بجميع ركائزها وتحقيقها بسرعة، ولا سيما نزع السلاح. ولئن كان ينبغي أن ينصب الاهتمام في الدورة الحالية على الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتساوي، فإنه يجدر بالإشارة أن التقدم المحرز بشأن ركيزة نزع السلاح كان أقل من المنشود. وذكر أنه يتعين من ثم الشروع في استعراض وضع إطار أوسع يكون من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح العام الكامل، مع القيام أيضا بتعزيز آليات التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. كما يجدر بالإشارة أن المفاوضات الجارية بشأن وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية ليست محاولة لتقويض المعاهدة، بل هي مكملّة لركيزتها المتمثلة في نزع السلاح.

١٢٠ - واسترسل بالقول إن التهديد النووي الذي تشكّله الجهات الفاعلة العنيفة غير التابعة لدول هو مسألة أخرى تستحق النظر فيها بجدية. فاستمرار التأخير في التصديق على معاهدات نزع السلاح والحفاظ على قدرات في مجال الأسلحة النووية لا يعيق بناء الثقة بين الدول فحسب، بل إن من شأنه أن يعطي الإرهابيين فرصة للحصول على المواد والتكنولوجيا النووية، وهو ما سترتب عليه عواقب مدوّرة. وأشار إلى أن المجتمع الدولي أضحي يشهد بنفسه الخراب الذي يمكن أن يتسبب فيه الإرهابيون بالأسلحة التقليدية، ناهيك عن القدرات النووية. فحوادث الانحجار بالمواد النووية

كاملاً بأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. فأى استخدام للأسلحة النووية يشكّل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة في حق الإنسانية. والإزالة التامة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لتجنب ما يترتب على استخدامها من عواقب إنسانية كارثية.

١٣٠ - وأشار إلى أن ناميبيا ترحب باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة مع إيران، وأنها تدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال لروح ونص ما تتضمنه من الالتزامات المتفق عليها.

١٣١ - ومضى يقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من مدى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الضمانات. ولجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق غير قابل للتصرف في الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة. وذكر أن ناميبيا تؤيد بالتالي ما تبذله الوكالة الدولية من جهود لتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك لأغراض التنمية.

١٣٢ - وأخى كلمته قائلاً إن ناميبيا تود في الأخير الإفادة بأنها بصدد تعديل بروتوكولها للكيميائيات الصغيرة، وإنها ستصدّق أيضاً على التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وذلك من أجل تعزيز نظام التحقق النووي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

النووية لأهميتها الحيوية في ترسيخ الثقة المتبادلة اللازمة للحفاظ على الضمانات الحالية.

١٢٥ - وختم كلامه قائلاً إن نيجيريا صدّقت، من جهتها، على التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدّقت كذلك على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. فلن يكون أي بلد في مأمّن في حال وقوع عمل من أعمال الإرهاب النووي. ولذلك تدعو نيجيريا في هذا الصدد جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبادر بالانضمام إلى هذا الصك دون أية شروط مسبقة وأن تُخضع جميع منشآتها النووية الحالية للضمانات الكاملة النطاق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢٦ - السيد موراتا (ناميبيا): قال إن الركائز المتعاضدة الثلاث التي تتسند إليها المعاهدة هي ركائز أساسية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمثل بالكامل للالتزامات القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، في إطار من الشفافية، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً. فعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يقتضي من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان توصله إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١٢٧ - وتابع كلامه قائلاً إن ناميبيا وقّعت وصدّقت على معاهدة بيليندبا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي تؤيد الدعوات إلى إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. واستدرك يقول إن القلق يساور بلده لأن ما يتصل بذلك من الالتزامات الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لم ينفذ بعد، وإنه يهيب بمقدمي القرار ١٩٩٥ الثلاثة كفالة أن يُعقد مؤتمر هلسنكي المؤجل على النحو المتفق عليه سابقاً.

١٢٨ - وأشار إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكّل أداة أساسية لكبح انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً في تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك ينبغي أن تصدّق الدول المتبقية في المرفق ٢ على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن كي تدخل حيز النفاذ.

١٢٩ - وأتبع ذلك بالقول إن ناميبيا ترحب بتزايد التركيز على ما يترتب على استعمال الأسلحة النووية من آثار إنسانية وخيمة، وإنها تجدد في هذا السياق تأكيد ضرورة أن تتقيّد الدول كافة تقيداً